فيما وضعت تساؤلات هامة على طاولة الوزير..

بالأرقام.. «الأمناء» تفند تصريحات وزير النفط

لماذا لم يذكر تقرير البنك المركزي إيراداته من عائدات النفط؟

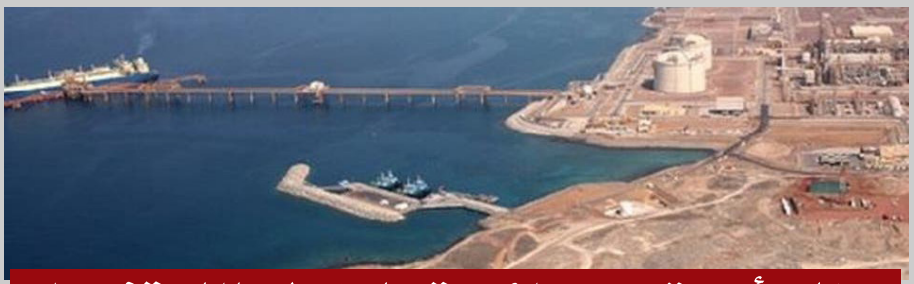

وإلى أين تورد عائدات النفط المالية؟ وما مصير عائدات قطاع (4) من النفط الخام؟

لماذا تُحرم شركة الاستثمارات النفطية من مستحقاتها؟

«الأمناء» تقرير خاص:

تصريح وزير النفط «أوس عبد الله العود» كان غير موفق، وغير صادق ويعتبر كلاما إنشائيا عائما ويخفي الكثير من الحقائق التي تم خداع الحكومة والشعب بها، وهي أن المقال ذكر بأن إنتاج النفط حاليا (50,000) برميل يوميا وبما أن الميناءين الوحيدين المصدرين للنفط الخام حاليا هما ميناء الضبة بحضرموت وميناء النشيمة رضوم بشبوة، والمعروف أن ميناء الضبة يصدر كل شهرين بمعدل متوسط يقدر بـ(1,000,000 برميل)، وميناء النشيمة يصدر كل شهر 600,000 برميل تقريبا، وإجمالي الشحنات المصدرة هي 1,100,000 برميل كل شهر تقريبًا.

وبحسب تصريح الوزير فإن الإنتاج يوميا هو 50,000 برميل وإنتاج شهر كامل هو 1,100,000 برميل والفارق بين الإنتاج والتصدير هو 400,000 برميل شهريا ولا يعلم بها أحد. والسؤال الموجه لمعالي الوزير هو: إلى أين يتم توريد عائدات النفط المالية؟ هل يتم توريدها للبنك المركزي اليمني في العاصمة الجنوبية عدن؟ وما مصير عائدات قطاع 4 من النفط الخام الخاصة بالقطاع؟ ولماذا يتم حرمان شركة الاستثمارات النفطية من مستحقاتها؟ وأين إيجار الأنبوب لقطاع (4) الخاص بشحنات شركة صافر؟ ولماذا تم رفض ضخ النفط الخام بقطاع S1 عبر أنبوب وميناء قطاع 4 والذي كمياته تقدر بـ 10,000 برميل يوميا وكانت هذه الكميات ستعمل على حل جميع مشاكل الشركة المشغلة للقطاع S1 وسترفد خزينة (الوايكم) بعائدات أكثر من إيجار الأنبوب وستزيد من حصة الحكومة والوزارة والمحافظة وستحل مشاكل كثيرة؟

ولماذا لم يذكر تقرير البنك المركزي إيرادات البنك من عائدات النفط على الإطلاق ويقوم بذكر جميع الإيرادات الأخرى كبيرها وصغيرها؟

تصريح الوزير ذكر بأن عائدات النفط الخام ستغطي 60% من موازنة الدولة، وعائدات الغاز ستغطي 60% من موازنة الدولة، وهذا يعني أننا في الربع الأول من هذا العام سيكون مع الدولة فائض 20% من ميزانيتها الكلية من عائدات النفط والغاز دون الحاجه للموارد والإيرادات الأخرى نهائيا.

وذكر مقال الوزير بأن خط الأنبوب بين قطاعي 4 و5 قد استكمل، وهذا غير صحيح ولا يزال العمل مستمرا في ذلك، والسؤال المطروح على معالي الوزير: من هي الجهة المنفذة لخط الأنبوب؟ وهل أخذت المقاولة على مناقصة رست عليها بصورة قانونية؟ وكيفية تمويل المشروع؟ وهل تكلفة المشروع بنفس السعر العالمي للصناعة النفطية في مجال تنفيذ أعمال خط الأنبوب؟ ومن الجهة المالكة للأنبوب؟ ومن الجهة التي ستستلم مبالغ إيجار الأنبوب من الشركات والقطاعات الأخرى؟

كما تحدث الوزير بأنه سيصبح هناك طريقان لتصدير النفط الخام عن طريق ميناء النشيمة بشبوة وميناء رأس عيسى بالحديدة، وهذا مخالف لقرار رئيس الجمهورية وتطلعاته ونهجه في تصدير جميع النفط الخام عبر بحر العرب، والمقصود بذلك هو ميناء النشيمة بمديرية رضوم في محافظة شبوة. والسؤال المطروح على معالي الوزير هو: كم الإنتاج الفعلي لكل قطاع يوميا؟ وهل يتم توريد الضرائب الخاصة بالنفط الخام والنشاطات النفطية الأخرى لخزينة الدولة؟ وهل يتم توريد ضرائب نشاط مقاولي النفط وخصوصا الشركة المنفذة لخط الأنبوب بين قطاعي (4 و5) شركة إنتراكس التي أخذت العمل بصورة لا قانونية، وبتكليف من الوزارة وبسعر يفوق السعر العالمي كثيرا مع العلم أن الأنابيب تم توفيرها بالمجان من قطاعات أخرى؟

ولماذا لا تقوم «جنة هنت» بتصدير النفط الخام عن طريق الناقلات مثل شركة صافر التي تبعد بثلاثة أضعاف المسافة عن قطاع 5 جنة؟ ولماذا لا يتم تشغيل قطاع 5 جنة عن طريق شركة وطنية والإصرار على تجديد العقد للمشغل الأجنبي السابق بصورة تنسف القوانين والمواثيق وتكبد الدولة والمؤسسات النفطية الحكومية والشعب مليارات من الدولارات؟

ولماذا يجري العمل على قدم وساق، الترويج لقطاع 4 مع أنه القطاع الوحيد الذي يتم نقل النفط الخام عبر أنبوبه، ومن خلال مينائه يتم تصدير النفط الخام للخارج؟ وبحسب مقال وزير النفط فإن الإنتاج اليومي سيصل إلى 80,000 برميل يوميا وستكون قيمة إيجار الأنبوب هي 140,000 دولار يوميا و5,200,000 شهريا فلماذا نقوم بإحضار شريك أجنبي يقاسمنا بعائدات إيجار الأنبوب؟

ولماذا يتم دفع مبلغ إيجار الأنبوب بمبلغ 1,7 دولار للبرميل مع العلم أن السعر العالمي لنقل النفط الخام هي ما بين 3.5 - 4.0 دولار؟

ولماذا يتم إنهاك شركة (وايكم) وقطاعاتها وشركاتها التابعة وتدمير منشأتها وتكبيدها خسائر شركات أخرى الواجب أن تتحملها تلك الشركات، والمصيبة أن كل هذه الأمور تحدث بناءً على توجيهات من قبل معاليكم؟ ولماذا تم تجميد دور لجنة التشغيل الخاصة بقطاعي 4 و5 بشكل كامل وعدم إعطائهم أي مجال لممارسة مهام عملهم وصلاحياتهم القانونية وتم تعيين رئيس لجنة التشغيل في قطاع 4 كمدير دائرة في (الوايكم) لتجميد دور لجنة التشغيل من أجل أن يتمكنوا من ترويجهم لقطاع 4 المخالف للقانون؟

ولماذا تم التدخل المباشر في قرارات الشركات النفطية الوطنية وتهميش دور المؤسسة العامة اليمنية للنفط والغاز وهيئة استكشاف وإنتاج النفط؟ ولماذا يتم مخالفة توجيهات رئيس الجمهورية لكم عدة مرات فيما يخص كهرباء عسيلان الغازية والتي قضت بسرعة إنجاز وتشغيل محطة كهرباء عسيلان الغازية وبدلا من تنفيذ توجيهات الرئيس بسرعة استكمال تنفيذ وتشغيل محطة كهرباء عسيلان الغازية تم إحضار مقاولين طاقة مشتراة وصفقات فساد بملايين الدولارات مع السعدي والخراز وضرب توجيهات رئيس الجمهورية عرض الحائط ورمي المحطة الغازية ومصلحة أبناء عسيلان بعرض الحائط وذلك مقابل العائدات التي سيحصلون عليها من الطاقة المشتراة هو وشلته.. والسؤال الذي يطرح نفسه هو حول عائدات الطاقة المشتراة بعسيلان: إلى أين يتم توريدها حاليا؟ هل يتم توريدها لخزينة الدولة؟ وهل الحكومة ممثلة بوزارة الكهرباء والطاقة موافقة على هذه الطاقة المشتراة أم أن وزير النفط وجماعته لديهم صلاحيات جميع وزراء الحكومة ومحافظي المحافظات ومجلس النواب والمجلس الاقتصادي الأعلى وحتى قرارات وتوجيهات رئيس الجمهورية لا ينفذها وزير النفط إطلاقا؟

ونود تنبيه وزير النفط حول المقاولين الذي قام بتكليفهم باسم منحة مجانية من شركة بترومسيلة عند تجهيز ميناء النشيمة مؤخرا للبدء بالشحنة الأولى في عملية تصدير النفط الخام، وليتضح الأمر أنه مقاول أتى بتكليف من قبل الوزارة وتم احتساب تكاليف العمل على (وايكم) أضعافا كبيرة، فبدل أن تكون منحة مجانية من بترومسيلة وبدل أن يأخذ المقاول تكاليف عمله الفعلية والتي تقدر بمائة ألف دولار قام برفع تكاليف جنونية وخرافية وهي 797,000 دولار، وهذه طامة كبرى وآخر علامة من علامات الفساد الكبرى، ومع الأسف تم صرف وتمرير المعاملة بصورة كارثية وليست غير قانونية فقط بل وغير أخلاقية!

ولماذا تتدخل OMV في نشاط وايكم في قطاع 4 ويتم خصم مبالغ على الوايكم بحجة الصيانة الوهمية التي بنيت وفقا لاتفاق بين قيادة الوزارة والشركة (YICOM)؟ وهل تعلم الحكومة أن لجنة تسويق النفط الخام التابعة لوزارة النفط تمارس نشاطها بصورة مجافية لكل قوانين الصناعة النفطية دون أي رقيب أو حسيب من قبل أجهزة الدولة المختصة بذات الصلة وتتم جميع عمليات التسويق بصورة سمسرة وسوق سوداء ونفس الجهة هي من تشتري جميع الشحنات بسعر ناقص عن السعر العالمي؟

كما أن لجنة تسويق النفط الخام تكبد الدولة خسارة 2,300,000 دولار في كل شحنة بسبب خلط نفط خام عالي الجودة بنفط خام منخفض الجودة فيتم بيع جميع الكميات بسعر منخفض مما يخسر الدولة أموالا طائلة في كل شحنة.

وهل تعلم الحكومة أن لجنة التسويق التابعة لوزارة النفط تقوم بخصم، أي كمية ناقصة أو فاقدة أو ضائعة أو متبخرة او ملهوطة او مشفوطة أو خطأ بسبب لجنة التسويق، يتم خصم تلك الكميات من حصة الحكومة مع الأسف الشديد والحكومة لا علم لها بتلك المصائب والجرائم؟!

وأي زيادة في الكميات تحسب لصالح الشركات الأجنبية مع كل أسف والحكومة لا علم لها بما يقوم به وزير النفط الذي قام بتكليف مقاولين لتنفيذ خزانات نفطية بجانب ميناء النشيمة رضوم بمحافظة شبوة خاصة بشركة النفط اليمنية لتعبئتها بالمحروقات النفطية، ويقوم المقاولون بتنفيذها على حسابهم دون أي إجراءات إنزال مناقصة قانونية وبعد تنفيذها سيقوم المقاولون المنفذون للخزانات بتأجيرها أعواما طويلة على الدولة وكأن شركة النفط والحكومة والمؤسسات النفطية فقيرة ولا تجد أي سيولة مالية!

وكان المفروض على الوزير أن يقوم بتشغيل مصافي عدن فورا لتغطية السوق المحلية وضبط أسعار المحروقات النفطية وتوحيد سعر المحروقات في المحافظات المحررة بدلا من تمكين رقاب المؤسسات النفطية الحكومية للمقاولين والتجار والسماسرة والنخاسة وتدمير منشآت ومؤسسات وشركات الدولة النفطية الرائدة والإيرادية وتضييع الدولة في تصريحات غير صحيحة وإنما لغرض تسويق إعلامي وخيالي وتزوير حقائق وفضائح فسادهم وتورطهم في نهب وتضييع المال العام للدولة والشعب والوطن والذي يتضح جليا بأن الوزير يقوم بتكليف مقاولين باستمرار دون أي إجراءات قانونية لمعايير وشروط وقوانين المناقصات والهيئة تطرح تلك النقاط للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لفتح تحقيقا فيما تم طرحه.